إحاطة بنتائج ومخرجات

منتدى باب البحرين الاقتصادي 2025

"تشكيل مستقبل مستدام للتجارة والتوظيف"

المنامة، 29 أبريل، فورسيزنز، خليج البحرين

- **نظرة عامة:**

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء البحريني، عُقد منتدى باب البحرين الاقتصادي الأول في العاصمة المنامة في 29 أبريل 2025، تحت شعار "تشكيل مستقبل مستدام للتجارة والتوظيف"، بمشاركة قادة دوليين وصانعي السياسات وخبراء اقتصاديين من مختلف البلدان.

التوصيات الحيوية الرئيسية والمخرجات:

1. **التحولات العالمية والمرونة الاقتصادية:**
   - ضمان الاستقرار الاقتصادي وسط التحولات العالمية من خلال تنويع الاقتصادات، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم تطوير البنية التحتية.
   - توسيع اتفاقيات التجارة العادلة والتحالفات الاستراتيجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا والتمويل والاستثمار في القطاعات المدفوعة بالابتكار مثل الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات.

2. **التكامل الاقتصادي الخليجي:**
   - تعزيز السياسات الاقتصادية الموحدة لتعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون، وخاصة في التجارة والأمن الغذائي وريادة الأعمال
   - دمج القوى العاملة المهمشة لضمان بيئات اقتصادية أكثر عدالة وسلاسل إمداد عالمية أكثر مرونة.

3. **التحول الرقمي والأخضر:**
   - احتضان التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي للبقاء في المنافسة الاقتصادية.
   - التركيز على التقنيات الخضراء والاقتصادات الدائرية لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

4. **التجارة العالمية وسلاسل التوريد:**
- وضع استراتيجيات لإعادة هيكلة سلاسل التوريد من خلال توطين التدفقات ذات القيمة العالية، وتعزيز مراكز اللوجستيات باستخدام التحليلات التنبؤية، وتقنية البلوك تشين.
- استكشاف "الاقتراب من الشاطئ" والتحالفات الصناعية لتقليل الاعتماد على طرق التجارة التقليدية والتخفيف من الاضطرابات.

5. **تمكين القطاع الخاص:**
- تعزيز نظام بيئي تعاوني بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز الاستثمار والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- التأكيد على قيادة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية.

6. **استراتيجيات الأسواق الناشئة:**
- التعلم من الاقتصادات الناشئة الناجحة (مثل رواندا، أوروغواي، فيتنام) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز اللوجستيات، واستغلال الطاقة المتجددة.
- تطوير اتفاقيات تعزز القدرة على الصمود أمام الصدمات الجيوسياسية وتعزز الأمن الغذائي.

7. **سياسات الابتكار والملكية الفكرية:**
- تعزيز قوانين الملكية الفكرية وتقديم حوافز للبحث والتطوير لجذب الاستثمار الأجنبي.
- تعزيز تبادل البيانات الاقتصادية الشفافة والتعاون الدولي لتعزيز ثقة السوق.

8. **النمو المستدام ومعايير البيئة والمجتمع والحوكمة:**
- تعزيز النماذج الاقتصادية الشاملة المدعومة باتفاقيات تجارية متوافقة مع معايير ESG والتحالفات الإقليمية.
- استخدام الاستثمارات الخضراء وإعادة تدوير الموارد لتحسين الجدوى الاقتصادية على المدى الطويل.

9. **التحديات المستقبلية والتكيف مع المناخ:**
- إعادة هيكلة البرامج الاقتصادية لدعم الاستدامة التي يقودها القطاع الخاص.
- إنشاء كتل استثمارية إقليمية لتوحيد استراتيجيات الطاقة النظيفة ومعالجة نقاط الضعف المناخية.

○ الملخص

تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عُقد في العاصمة المنامة منتدى باب البحرين الاقتصادي العالمي الأول لغرفة تجارة وصناعة البحرين، تحت شعار "التجارة والتوظيف لتشكيل مستقبل مستدام"، بحضور نوعي كبير من المسؤولين الدوليين وخبراء الاقتصاد من مختلف دول العالم والدول العربية، إلى جانب أغلب وزراء حكومة البحرين الموقرة، يتقدمهم معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، ممثلا لراعي المنتدى.

في ظل مرحلة تاريخية تشهد تحولات غير مسبوقة في موازين القوى العالمية، مما يفرض تحديات أمنية واقتصادية تستدعي استجابة مدروسة، أكد المنتدى على ضرورة تعزيز التعددية والاستدامة لمواجهة تداعيات الحروب التجارية، التي أثرت على النمو العالمي وأربكت التدفقات التجارية، مشددًا على أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي واعتماد سياسات موحدة في التجارة والأمن الغذائي لتخفيف الأعباء المالية وضمان استقرار الأسواق.

استنادًا إلى دور البحرين التاريخي كمركز تجاري عالمي، حرصت غرفة تجارة وصناعة البحرين على إطلاق هذا المنتدى كمحطة حيوية تجمع الخبراء وصنّاع القرار لاستكشاف الحلول المبتكرة في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، من خلال تحليل تداعيات السياسات التجارية وتعزيز آليات التعاون الدولي.

ركّز المنتدى على محورين رئيسيين: الأول يتناول تأثير التحولات العالمية على الاستقرار والنمو، من خلال تبني سياسات تدعم الابتكار، وتعزز دور الأسواق الناشئة في خلق فرص اقتصادية مستدامة. أما الثاني، فيسلط الضوء على الدور الحاسم لمنظمات القطاع الخاص غير الحكومية في دعم الحكومات، بما يسهم في بناء اقتصاد متكامل قائم على شراكات استراتيجية تدفع عجلة التنمية المستدامة.

جاء المنتدى بمشاركة غير مسبوقة لمؤسسات دولية مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة الدولية، إلى جانب الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزراء التجارة وقادة الغرف التجارية العربية والخليجية، تحت مظلة رعاية رئيس حكومة مملكة البحرين، في خطوة تعزز الجهود المشتركة نحو بناء اقتصاد عالمي أكثر استقرارًا وازدهارًا.

○ الحاجة وثمار المنتدى

عُقد منتدى باب البحرين 2025 الاقتصادي في وقت حرج للغاية، يشهد فيه العالم تغييرًا في توازن القوى الدولية مع تحولات سريعة تسهم في بروز تهديدات أمنية متطورة ظهرت آثارها في جميع المجالات؛ السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، غيرت التعريف والمفاهيم التقليدية التي كانت مستخدمة في كل الحروب السابقة، إن تلك التحولات مرحلة متكررة ومتوالدة، تختلف أوقاتها وأشكالها وزمانها، إلا أن آثارها الصادمة هي التي تعيد تشكيل المستقبل، ومع تطور الأدوات إلى ما هو أبعد من الحدود البشرية، فالأجدر بنا أن نكون واعين ونُكيّف فهمنا وأساليبنا للاستعداد لمثل هذه التحديات؛ نظرًا للتأثير الكبير الذي تتركه علينا جميعًا، فنحن لن نتمكن من رؤية ما سيكتبه عنا التاريخ، لكن باستطاعتنا العمل معًا للتحضير والتوقع لنتيجة أفضل، يمكننا تحمل المزيد من التوتر والقلق، لكن باستطاعتنا أيضا العمل معًا لمواجهة هذه التحديات.

أثبت التاريخ أن الحروب التجارية بين الدول تشكل تحديات وفرصًا لأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، بحيث تُعرقل هذه النزاعات الجهود الفورية لتحقيق التنمية، لكنها في الوقت ذاته تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعددية والاستدامة في السياسات التجارية العالمية، مما يستدعي التزامًا متجددًا بالتعاون الدولي لضمان توازن اقتصادي أكثر استقرارًا وشمولية.

تاريخيا لعبت مملكة البحرين دورا نشطا في التجارة لموقعها الاستراتيجي وتعاونها مع اللاعبين الإقليميين والدوليين، ومن منطلق مسؤوليتها، سعت غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى إقامة هذا المنتدى الذي شكَّل منصة حيوية لجمع كبار الخبراء المختصين من كيانات مختلفة للتعاون في تبادل الأفكار، ومشاركة التجارب، لتحديد المحفزات الرئيسية للحروب التجارية المستمرة بين الكتل الصناعية والاقتصادية الكبرى، واستكشاف الحلول المبتكرة لمواجهة تحديات الأمن الاقتصادي الحالي والمستقبلي.

الحروب التجارية المعلنة حاليا تُخلّف تداعيات واسعة النطاق؛ إذ أدت إلى خفض توقعات النمو العالمي من قبل صندوق النقد الدولي، وإحداث اضطرابات كبيرة في تدفقات التجارة، وأسفرت التعرفات الجمركية عن تراجع الواردات العالمية بنسبة تُقدّر بحوالي 23%، مما انعكس سلبًا على قطاعات رئيسية مثل الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا، مع ارتفاع الأسعار، بل امتدت التأثيرات عبر سلاسل التوريد، وأسعار المستهلكين، وثقة المستثمرين، بما ينذر بعواقب طويلة الأمد على الاقتصاد العالمي، ومن هنا تُبرز هذه التحديات الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي لإيجاد حلول فعّالة للتوترات التجارية المستمرة.

صُمم المنتدى على منصتين رئيسيتين:

الأولى، تستعرض تحولات موازين القوى في الكتل العالمية وآثارها على الاستقرار والنمو، إذ يعد تحقيق التوازن بين المرونة، والشمولية، والاستدامة أمرًا جوهريًا من خلال معالجة العقبات أمام الابتكار، والتركيز على القطاعات الحيوية، وتنفيذ سياسات داعمة،

تحقق الأسواق الناشئة تقدما تكنولوجيا سريعا يعزز النمو الاقتصادي ويخلق وظائف عالية القيمة، فهذه التحولات ترسم خارطة طريق لصانعي السياسات والشركات والمنظمات الدولية لتنسيق الجهود نحو اقتصاد مستدام وشامل.

وخلصت التوصيات إلى ضرورة إعادة هيكلة شبكات التجارة العالمية لضمان قدرتها على مواجهة التحديات الحديثة، من خلال تحقيق توازن دقيق بين المرونة، والشمولية، والاستدامة، مما يُمكّن أصحاب المصلحة من بناء سلاسل إمداد لا تقتصر على مقاومة التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، بل تسهم أيضًا في تحقيق نمو عالمي عادل. يتطلب ذلك تعاونًا استراتيجيًا مستمرًا، وتكاملًا تكنولوجيًا، وانسجامًا في السياسات لضمان استدامة هذه الجهود إلى أنه لضمان الاستقرار الاقتصادي وسط التغيرات العالمية، كما يجب على الحكومات التركيز على تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية، مع دعم تطوير البنية التحتية وتوسيع فرص التبادل التجاري عبر اتفاقيات عادلة وتحالفات استراتيجية. إلى جانب تمكين الأسواق الناشئة من الابتكار من خلال نقل التكنولوجيا، وتسهيل التمويل، وتعزيز الاستثمار في القطاعات عالية القيمة مثل الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات، مما يدعم النمو المستدام. وهذا يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي اعتماد سياسات موحدة في التجارة والأمن الغذائي، مع تحسين التعاون الدولي لتخفيف الأعباء المالية وتعزيز استقرار الأسواق. مع التشديد على أهمية إزالة العقبات أمام الابتكار، مع التركيز على القطاعات الحيوية وتبني سياسات داعمة، مما يمكن الأسواق الناشئة من تحقيق تقدم تكنولوجي سريع يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق وظائف نوعية، لترسيخ مكانة دول الخليج كمراكز قيادية في الابتكار والاستدامة.

تشكل هذه الرؤى خارطة طريق واضحة لصانعي السياسات والشركات والمنظمات الدولية، لتوحيد الجهود والعمل المشترك نحو تحول اقتصادي مستدام وشامل، يعزز الاستقرار العالمي ويرسخ قواعد التنمية طويلة الأمد.

الثانية، تناقش الدور الحيوي لمنظمات القطاع الخاص غير الحكومية في النمو الاقتصادي لدعم الحكومات، في منطقة تُعتبر خيارًا عالميًا للفرص، ويستعرض الأطر التعاونية للنمو الشامل، التي يمكن أن تطلق نموًا اقتصاديًا غير مسبوق، وحيوية دمج ديناميكية القطاع الخاص مع تطلعات القطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ التحول في الأسواق النامية وما بعدها يبدأ بشراكات مستدامة وشاملة قادرة على الصمود.

وخلصت التوصيات إلى أنه لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز بيئة الأعمال، يجب توسيع نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر تطوير البنية التحتية والتشريعات والسياسات الاستثمارية التي تسمح بلعب أدوار ومسؤوليات متبادلة، تعزيز من قدرات الابتكار وريادة الأعمال من خلال برامج تسهيل وتمويل ودعم متكاملة. إلى جانب استثمار الكتلة الخليجية كقوة تفاوضية موحدة لتوسيع فرص التبادل التجاري والدخول إلى أسواق جديدة، مع التركيز على التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية. وفي سياق

التحولات العالمية، يجب تبني سياسات تجارية واستثمارية تدعم الحياد الكربوني، وتعزز استراتيجيات الاستدامة عبر استثمار التكنولوجيا والاقتصاديات الدائرية، لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

اتفق جميع المشاركين في المنتدى على أن العالم يشهد أكبر تحول في الثمانية عقود الماضية، وهذا المنتدى فرصة سانحة لجمع المؤسسات العالمية مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة الدولية، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ووزراء التجارة، وقادة الغرف التجارية العربية والخليجية لأول مرة في التاريخ الحديث، جميعهم مجتمعون تحت رعاية واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء، وحكومته الموقرة.

○ المشاركون في المنتدى

- **معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي؛** أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- **سعادة السيد جيلبرت ف. هونجبو؛** المدير العام لمنظمة العمل الدولية
- **سعادة الدكتورة نغوزي أوكونجو إيويالا؛** المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
- **معالي الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة؛** وزير الواصلات والاتصالات
- **سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو؛** وزير الصناعة والتجارة
- **سعادة السيد سمير ماجول؛** رئيس اتحاد الغرف العربية
- **سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس؛** رئيس اتحاد الغرف الخليجية
- **سعادة السيدة جاكلين موغو؛** رئيس المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال
- **سعادة السيدة ويتني بيرد؛** الرئيس والمدير التنفيذي للمجلس الأمريكي للأعمال الدولية
- **سعادة السفير صقر المقبل؛** المندوب الدائم السعودي لدى منظمة التجارة العالمية
- **سعادة السيدة فاليري بيكار؛** رئيسة قطاع التجارة - غرفة التجارة الدولية

- **العرض التفصيلي للمحاور والتوصيات**

المنصة الأولى: تأثير الكتل العالمية المتغيرة على الاستقرار والنمو

المحور الأول: تطور التكتلات الاقتصادية:

1. ما مستقبل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وفرص العمل اللائق؟

ملخص التوصيات

يجب أن تتعاون الحكومات وأطراف الإنتاج لضمان حقوق العمال من خلال تطبيق الحد الأدنى المشترك للحماية العمالية، وتعزيز بيئة عمل آمنة ومنصفة، وإدراج بنود قوية في الاتفاقيات التجارية، إضافةً إلى إعادة التفاوض على الاتفاقيات المالية لتخفيف الديون وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

2. تحقيق التوازن بين الاستقرار الإقليمي والنمو العالمي والتوازن

ملخص التوصيات

يجب على الحكومات الإقليمية التركيز على تنويع الاقتصاد لتعزيز القدرة التنافسية وتقليل تأثير الحروب التجارية، مع دعم تطوير البنية التحتية وتعزيز تصدير الألمنيوم عالميًا عبر تمكين الشركات الوطنية والإقليمية، مثل شركة "ألبا"، لضمان موقع قوي في الأسواق الدولية. كما ينبغي الحفاظ على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة لتنويع مصادر التصدير، بالتوازي مع استكشاف أسواق جديدة وتعزيز الشراكات القائمة. إضافةً إلى ذلك، يتطلب النجاح الاقتصادي مواءمة الرؤية الوطنية مع سرعة التنفيذ، وإعادة النظر في السياسات المالية الأوروبية عبر التعاون مع الصين ودول آسيوية أخرى، لتقليل الاعتماد على المؤسسات الغربية وتحقيق توازن اقتصادي أكثر استدامة.

3. تعزيز العولمة الشاملة من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وغرفة التجارة الدولية.

ملخص التوصيات

تسعى منظمة التجارة العالمية، منظمة العمل الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز العولمة الشاملة عبر معالجة الفوارق العمالية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وخلق ممارسات تجارية عادلة. وفي هذا السياق، يحظى تطوير مؤشر الشمول العالمي بدعم واسع من أصحاب المصلحة لقياس وتعزيز ممارسات التجارة العادلة، إلى جانب إدخال سياسات عمالية مستهدفة تهدف إلى دمج العمال المهمشين في سلاسل التوريد العالمية، مما يسهم في تحقيق بيئة اقتصادية أكثر إنصافًا واستدامة.

المحور الثاني: الاقتصادات الناشئة في ظل الاضطرابات العالمية

1. الاقتصادات الناشئة في عالم مضطرب، كيف نجحت بعض الدول؟

ملخص التوصيات

تركّز دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز دورها الإقليمي والدولي من خلال مشاركة قصص النجاح، والاستفادة من خبراتها في ريادة الأعمال والمجالات الإنسانية والاجتماعية لدعم جهود الاستجابة للأزمات. وقد اتفق صانعو السياسات وقادة الأعمال على ضرورة توثيق هذه التجارب وتبادلها كنماذج قابلة للتكرار للأسواق الناشئة، مستلهمين من تجارب دول مثل رواندا، التي أصبحت مركزًا للتكنولوجيا واللوجستيات عبر شراكات حكومية استراتيجية، وفيتنام، التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال بيئة تصنيعية متكاملة واتفاقيات تجارية فعالة، وأوروغواي، التي عززت مكانتها في التنمية المستدامة عبر التزامها بالطاقة المتجددة، مما جذب لها الاعتراف الدولي والاستثمارات الاستراتيجية.

2. استراتيجيات الصمود أمام الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية

ملخص التوصيات

تركّز الاستراتيجية الاقتصادية الخليجية على تعزيز الأمن الغذائي من خلال شراكات استراتيجية واتفاقيات مستدامة، مع تجنّب المواجهات الاقتصادية والتركيز على الحوار متعدد الأطراف لحل الخلافات. كما تسعى إلى تسريع وتيرة اتفاقيات التجارة الحرة عبر توقيع اتفاقيات جديدة واستئناف المفاوضات المتوقفة، مع متابعة تأثير التغيرات التجارية على الأسواق والصناعات المحلية والاستعداد للتحولات الاقتصادية الكبرى. ولضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي، يتم التأكيد على تفادي التصعيد الاقتصادي مع الصين، مع تبني أجندة تجارية واقعية تعالج التحديات وتستثمر الفرص المتاحة، إلى جانب تفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي عبر السوق الخليجية المشتركة، وتعزيز الحوار بين دول مجلس التعاون للاستفادة القصوى من الفرص واستغلال الأزمات التجارية بفاعلية.

3. أثر التقنيات الرقمية والخضراء في تعزيز المرونة

ملخص التوصيات

اعتماد إستراتيجية اقتصادية خليجية موحدة تدعم برامج متعددة الأطراف تجمع بين القطاعين العام والخاص والنقابات لضمان منافسة عادلة، مع التركيز على تحقيق المرونة الاقتصادية عبر تبني نظرة تفاؤلية برغم التحديات المستمرة. كما يتفق الجميع على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتقنيات الخضراء، مستفيدين من آليات التمويل الدولية وتحويل التكنولوجيا لتعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي.

المحور الثالث: العولمة وتحولات شبكات الإمداد

1. تقييم الآثار طويلة الأمد لإعادة هيكلة سلاسل الإمداد

ملخص التوصيات

تركّز الاستراتيجية العالمية على إعادة هيكلة سلاسل الإمداد من خلال تعاون الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وإعادة توطين سلاسل الإمداد ضمن تدفقات تجارية عالية القيمة. وتشمل هذه الجهود تطوير المراكز اللوجستية وتنويع طرق التجارة عبر التقنيات الرقمية مثل البلوك تشين والتحليلات التنبؤية لضمان الكفاءة والمرونة والشفافية. كما يتم تحفيز

الدول النامية على تنويع استثماراتها وشراكاتها الاستراتيجية مع الصين والولايات المتحدة وفقًا لأولوياتها الوطنية، بينما تسعى دول الخليج إلى تعزيز شراكتها مع الهند في الطاقة والتجارة وسلاسل التوريد، مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي جديد في النظام العالمي.

2. أثر استراتيجيات "القرب الجغرافي للإنتاج" و "التحالف الصناعي" على التجارة العالمية؛ دورها في الحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ملخص التوصيات

يعتمد نجاح دول الخليج في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على استثمار موقعها الاستراتيجي وتعزيز مشاريع المناطق اللوجستية، مما يجعلها مركزًا إقليميًا للشركات العالمية. ولضمان استدامة هذا النجاح، يتطلب التركيز على الأمن الاقتصادي عبر تفضيل الاستقرار الجيوسياسي والتوافق الاستراتيجي على حساب التكاليف المباشرة، وهو نهج يعزز العلاقات بين الدول الموثوقة ويحدّ من التعرض للاضطرابات العالمية. هذه التحديات تمثل فرصًا للأسواق الناشئة القريبة من المراكز الاقتصادية الكبرى، حيث يمكن لدول الخليج الاستفادة من التحالفات الصناعية للاندماج في قطاعات عالية القيمة، مثل أشباه الموصلات، والأدوية، والطاقة المتجددة، مما يعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

3. بناء شراكات بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة

ملخص التوصيات

يعد التعاون العادل بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة أساسًا لتحقيق تجارة مستدامة، حيث يتطلب دعم النمو المتبادل من خلال نقل التكنولوجيا، وبرامج بناء القدرات، واتفاقيات تجارية مواتية لتعزيز اقتصاد عالمي أكثر شمولية. وفي هذا السياق، تبرز مواءمة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) كركيزة أساسية، حيث تُحدد الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء ومراكز الابتكار كعوامل رئيسية لدفع الازدهار المشترك وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

المحور الرابع: الابتكار والقفزات التكنولوجية

1. تجاوز الحواجز أمام الابتكار في الأسواق الناشئة

ملخص التوصيات

لمواجهة تحديات الابتكار في الأسواق الناشئة، يجب التركيز على تطوير البنية التحتية، سد فجوات التمويل، وتوفير فرص تدريب لبناء قوة عاملة ماهرة قادرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة. ويتطلب ذلك إنشاء مراكز ابتكار وحاضنات لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) لتمويل وتطوير نظم الابتكار المحلية. كما أن زيادة الوصول إلى الموارد والبنية التحتية يساهم في نمو الابتكار، خاصة في القطاعات التكنولوجية، مع ضمان شمولية أكبر تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة الاستفادة من التطورات التقنية. إضافةً إلى إعادة ترتيب الأولويات في السياسات التجارية العامة لتسهيل وصول المؤسسات متناهية الصغر إلى الأسواق وتعزيز بيئة تنافسية داعمة لنموها واستدامتها.

2. كيف يمكن للاقتصادات الناشئة اكتساب ميزة تكنولوجية في القطاعات الرئيسية

ملخص التوصيات

تحفيز الاقتصادات الناشئة على تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، مما يقلل اعتمادها على الواردات التكنولوجية المتقدمة، مع التركيز على تحسين الوصول إلى الحلول المبتكرة والميسورة لتعزيز الإنتاجية وجودة الحياة في قطاعات حيوية مثل الطاقة، والرعاية الصحية، والمالية. مع تمكين هذه الاقتصادات من الانتقال من مرحلة الاستهلاك والاستيراد إلى دعم الإنتاج المحلي عبر توظيف التقنيات المستقلة وأدوات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز قدرتها على الابتكار والنمو المستدام.

3. أطر السياسات الداعمة للأبحاث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية

ملخص التوصيات

لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، يجب التركيز على تقديم حوافز ضريبية ومنح لدعم استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير، مع تعزيز قوانين الملكية الفكرية

لحماية المبتكرين وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما يتطلب ذلك تشجيع التعاون عبر الحدود من خلال التحالفات الإقليمية والاتفاقيات الدولية، إلى جانب ضمان بيئات مستقرة وقابلة لاستشراف المستقبل لتعزيز القدرة على التنبؤ وجذب الاستثمارات. ولضمان الشفافية الاقتصادية، ينبغي زيادة التحليلات الاقتصادية ومشاركة البيانات بين الدول، مما يسهم في فهم الأثر الاقتصادي واتخاذ قرارات أكثر دقة. إضافةً إلى ذلك، يجب تعزيز الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بسوق العمل والقطاع الخاص لضمان تنظيم السوق وتعزيز الثقة بين الأطراف الفاعلة.

المنصة الثانية:

دور منظمات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ودعم الحكومات الخليجية

المحور الأول: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

1. العلاقة التبادلية بين المبادرات الخاصة والسياسات الحكومية

ملخص التوصيات

لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز البيئة الاستثمارية، يجب إقامة فرق عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة التحديات في البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، مع تطوير برامج تمويل مشترك لتبني التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة لدعم استدامة الصناعات المستقبلية. كما ينبغي وضع رؤية تشريعية واضحة تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، مع إعادة النظر في توزيع الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص، بحيث تعتمد الحكومات على توجهات السوق وتقلل من تدخلاتها المالية مما يعزز كفاءة الاستثمار. ومن خلال الاستفادة من تشابك المصالح الدبلوماسية والتجارية لدول الخليج ككتلة سياسية واقتصادية واحدة، يمكن تحسين القدرة التفاوضية الدولية، إضافةً إلى ضرورة استثمار الفرص التجارية الإقليمية والدولية عبر تنويع الشركاء، وبناء شراكات استراتيجية، والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لتوحيد السياسات التجارية. ولتحقيق بيئة أعمال أكثر جاذبية، يجب تحديث التشريعات والسياسات الداعمة للقطاع الخاص، مع التركيز على تسهيل الأعمال، وتحفيز الابتكار والاستثمار، خاصةً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافةً إلى تعزيز دور القطاع العام كمحفّز للاستثمار وضامن للمستثمرين عبر سياسات اقتصادية ودبلوماسية تدافع عن مصالح الخليج في التكتلات الدولية.

2. دور الغرف التجارية ومساهمتها في التنمية المستدامة

ملخص التوصيات

لتحقيق اقتصاد مستقر ومستدام، يجب تمكين الغرف التجارية الخليجية والمؤسسات المدنية المتخصصة من قيادة مبادرات تنموية استراتيجية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والمناطق الاقتصادية المحلية، بما يعزز الاستقلالية الاقتصادية ويحفّز النمو المستدام. كما يتطلب تعزيز بيئة الأعمال فتح قنوات حوار فعالة مع الشركاء الدوليين، وزيادة مشاركة الدول الخليجية في المنظمات الدولية لضمان تكامل اقتصادي أوسع وتبادل أفضل للممارسات العالمية. ولتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، يجب تقديم برامج دعم شاملة تمكّنها من التوسع، وخلق فرص العمل، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب اعتماد محفزات اقتصادية استراتيجية تُشجّع القطاع الخاص على الاستثمار، لا سيما في البنية التحتية، بعيدًا عن اعتبارات التكلفة قصيرة المدى. وفي سياق استغلال الأزمات كفرصة للإصلاح، ينبغي إعادة تقييم النظام التجاري العالمي، ومعالجة الثغرات الهيكلية فيه، بما في ذلك آليات اتخاذ القرار داخل منظمة التجارة العالمية، إضافةً إلى ضبط سياسات الدعم والأمن الاقتصادي عبر نهج إصلاحي طويل الأمد. ولضمان منافسة عادلة في التجارة الدولية، يتوجب تعزيز التعاون بين المنظمات العالمية والغرف التجارية الإقليمية، مع رفع مستوى التنسيق بين المؤسسات متعددة الأطراف مثل الغرفة التجارية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، لضمان بيئة اقتصادية قائمة على تكافؤ الفرص ومرونة التفاعل مع المستجدات العالمية.

3. الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص – دراسة حالة

ملخص التوصيات

لتعزيز التكامل الاقتصادي والاستدامة، يجب توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر توحيد عمليات تقاسم المخاطر والمسؤولية، وإنشاء آليات شفافة لضمان دعم المجتمع وتوزيع الفوائد بعدالة. كما يتطلب ذلك إعادة هيكلة الأطر التشريعية والتنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان استقرار القوانين وتقديم حوافز مستدامة تُحفّز الاستثمار. ولضمان تحول اقتصادي أكثر اعتمادًا على الابتكار والاستثمار الخاص، ينبغي تبني نهج حكومي استباقي في تقاسم المخاطر مع القطاع الخاص، وتعزيز الحوار المباشر بين الحكومات وممثلي القطاع الخاص لوضع سياسات تدعم بيئة الأعمال وتضمن التمثيل الفعّال لأصحاب الأعمال في صنع القرار

الاقتصادي. إضافةً إلى زيادة الاعتماد على الأتمتة باستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، مما يرسّخ الاستدامة ويعزز كفاءة الأنظمة الاقتصادية وشفافيتها.

المحور الثاني: مسارات التعاون للنمو

1. تحديد الأهداف المشتركة بين الأسواق المتقدمة والناشئة

ملخص التوصيات

لضمان نمو اقتصادي مستدام ومنافس لدول مجلس التعاون الخليجي، يجب إطلاق مبادرات وطنية وإقليمية تستهدف دعم ريادة الأعمال والابتكار، عبر توفير الحوافز وتسهيلات التمويل والتدريب، مع تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، بوصفها المنظم والضامن، والقطاع الخاص، كمستثمر ومزود للخدمات، لتهيئة بيئة أعمال محفزة. كما ينبغي التركيز على سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال تعاون استراتيجي يشمل حكومات الخليج والقطاع الخاص لضمان مواءمة المهارات المطلوبة مع التطورات الاقتصادية. وفي سياق التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي، يتطلب التكيف السريع إعداد تشريعات وسياسات تدعم استثمار الفرص التكنولوجية، وتسريع تبني الابتكارات وحمايتها، بما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

2. بناء سياسات تجارية واقتصادية عادلة لتحقيق المنفعة المشتركة

ملخص التوصيات

لضمان تعزيز الحضور الاقتصادي الخليجي عالميًا، يجب الاستفادة من البنية التحتية المتكاملة والسياسات الموحدة لتعزيز الاستقرار والمرونة، مع تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي عبر توسيع فرص التبادل التجاري والاستثماري بين دول المجلس، مما يُمكّن الكتلة الخليجية من دخول أسواق جديدة ضمن إطار سياسات اقتصادية وتجارية شاملة تحقق المنفعة المتبادلة. ويشمل ذلك تبني نهج شامل لضمان الوصول إلى الأسواق وتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إضافةً إلى تعزيز آليات التمويل الخليجي لتوازن الاقتصادات الصغيرة، واستفادة الاقتصادات الصغيرة من سلاسل القيمة العالمية، مع الدفع باتفاقيات تجارية تعاونية لمعالجة التحديات

النظامية المتعلقة بحقوق العمال والاستدامة الاقتصادية، وصولًا إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

3. التحديات المستقبلية – الاستعداد للتغير المناخي وأهداف الاستدامة

ملخص التوصيات

لضمان بيئة أعمال محفزة ومستدامة، يتوجب إعادة هيكلة البرامج الاقتصادية عبر توفير بنية تحتية وتشريعية متكاملة تدعم نمو القطاع الخاص وتعزز استدامة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما يستلزم ذلك تأسيس تحالف عالمي للاستدامة يهدف إلى توحيد الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتعزيز البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، مع تعبئة التمويل المشترك والخبرات التكنولوجية لمعالجة هشاشة المناخ وشح المياه. ولتحقيق استقرار اقتصادي وبيئي طويل الأمد، ينبغي اعتماد استراتيجيات متقدمة للحياد الكربوني وتعزيز الاقتصاديات الدائرية، عبر تقليل النفايات وتعظيم الاستفادة من الموارد من خلال إعادة التدوير والاستخدام والإصلاح والتجديد، بما يرسخ أسس التنمية المستدامة ويعزز قدرة الاقتصاد على مواكبة التحولات العالمية.

--- انتهى ---